|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2020جنيف، 19-9 يونيو 2020** |  |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 20** | **الوثيقة C20/48-A** |
|  | **21 مايو 2020** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| مذكرة من الأمين العام |
| تقرير موجز عن أعمال الفريق الاستشاري للدول الأعضاء المعني بمشروع مبنى مقر الاتحاد |
|  |

يشرفني أن أحيل إلى الدول الأعضاء في المجلس التقرير الموجز عن أعمال **الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG)**.

هولين جاو
الأمين العام

تقرير موجز عن أعمال الفريق الاستشاري للدول الأعضاء
المعني بمشروع مبنى مقر الاتحاد

|  |
| --- |
| **ملخص**تقدم هذه الوثيقة تقريراً موجزاً عن أعمال الفريق الاستشاري للدول الأعضاء المعني بمشروع مبنى مقر الاتحاد (MSAG).**الإجراء المطلوب**يُدعى المجلس إلى **الإحاطة علماً** بهذا التقرير **وتقديم أي توجيهات أخرى** حسب الاقتضاء.\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع**[*مقرر المجلس 588*](https://www.itu.int/md/S16-CL-C-0124/en)*،* [*مقرر المجلس 619*](https://www.itu.int/md/S19-CLADD-C-0005/en)*،* [*القرار 212 (دبي، 2018)*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts/RES-212-E.pdf)*، الوثيقة* [*C19/48*](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0048/en) |

منذ انتهاء دورة المجلس التي عُقدت في يونيو 2019، اجتمع الفريق الاستشاري للدول الأعضاء المعني بمشروع مبنى مقر الاتحاد (يُشار إليه فيما بعد بالفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG)) ثلاث مرات. وعُقد الاجتماعان الأولان في جنيف مع توفير إمكانية المشاركة عن بُعد في 19 سبتمبر 2019، و10 فبراير 2020، برئاسة السيد ديتمار بليسيه (ألمانيا)، بينما كان الاجتماع الثالث افتراضياً في 7 مايو 2020، برئاسة السيد غريغ راتا (الولايات المتحدة الأمريكية). ويمكن الاطلاع على التقارير الكاملة لهذه الاجتماعات عبر الرابط التالي: <https://www.itu.int/en/hq-building/Pages/default.aspx> (محمي بخدمة تبادل معلومات الاتصالات (TIES)).

# 1 ملخص الاجتماعات الأخيرة للفريق الاستشاري للدول الأعضاء

بالرغم من أن مقرر المجلس 619 يُكلف الأمين العام بتقديم تحديثات ربع سنوية إلى الفريق الاستشاري للدول الأعضاء، فقد اجتمع الفريق ثلاث مرات فقط في عام 2019. وفي اجتماع سبتمبر 2019، طلب الرئيس عدم عقد اجتماع في ديسمبر لأنه سيكون قريباً جداً من اجتماعات أفرقة العمل التابعة للمجلس في فبراير 2020 ومن الاجتماع القادم للفريق الاستشاري للدول الأعضاء. ويرد أدناه ملخص للاجتماعات التي عقدت منذ دورة المجلس المعقودة في يونيو 2019.

1.1 خلال **الاجتماع الثامن** (19 سبتمبر 2019)، ناقش الفريق الاستشاري للدول الأعضاء التقدم المحرز في مشروع مبنى مقر الاتحاد الذي كان من المقرر تقديمه في الوثيقتين [C19/ADD/2](https://www.itu.int/md/S19-CLADD-C-0002) و[C19/ADD/INF](https://www.itu.int/md/S19-CLADD-INF/en) إلى الدورة الإضافية للمجلس لعام 2019 التي عقدت في 27 سبتمبر 2019. وبالنسبة إلى قاعة بوبوف أكدت الأمانة أن البلد المضيف يرى أنه لا يوجد عائق قانوني أمام بيع مبنى البرج مع وجود الشرط الخاص بالاحتفاظ باستخدام قاعة بوبوف من جانب الاتحاد وكل ما يعترض ذلك هي أمور عملية ومالية. وحث الفريق مرة أخرى الاتحاد الروسي والأمانة على التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن. وتساءل الفريق الاستشاري للدول الأعضاء عن مختلف التكاليف غير المباشرة، خاصةً للفترة 2023-2019 وناقش المعالجة المالية المناسبة لها في إطار الميزانية العادية. وبعد تلقي رأي خبراء الشركة الاستشارية للاتحاد Hill International، بشأن إدراج مبلغ كبير في الخطة المالية للمشروع ككل من أجل تغطية مخاطر التكاليف المباشرة الإجمالية للمشروع، اتفق الفريق على دعوة المجلس إلى اعتماد نموذج المخاطر هذا. ونُظر في توصيات الفريق الاستشاري للدول الأعضاء خلال الدورة الإضافية للمجلس لعام 2019 الذي أصدر *مقرر المجلس 619*. وقد قدّر الفريق الاستشاري للدول الأعضاء الحاجة إلى تخصيص سنوي بمتوسط يبلغ 1,8 مليون فرنك سويسري على مدى المشروع الممتد على سبع سنوات للوصول إلى مبلغ 12,6 مليون فرنك سويسري المتفق عليه لصندوق سجل المخاطر.

2.1 وركز الفريق الاستشاري للدول الأعضاء خلال **الاجتماع التاسع** (10 فبراير 2020) على حالة تصميم المقر الجديد والرسالة الثانية الموجهة إلى السلطات السويسرية حول طلب القرض. وأُبلغ الفريق الاستشاري للدول الأعضاء أن طلب القرض الثاني قد أُرسل في الوقت المحدد (9 ديسمبر 2019) وأنه بحوزة السلطات السويسرية، وأن الاتحاد سيستقبل زيارة رسمية من وفد مالي تابع للبرلمان السويسري في 25 فبراير. وأُبلغ الفريق الاستشاري للدول الأعضاء أيضاً أن الوثائق المتعلقة بالجزء الخاص بتقدير التكلفة لطلب الجزء الثاني من القرض قد تم التحقق منها من طرف ثالث، وأكد هذا الطرف أنه يمكن بناء المبنى الجديد ضمن الميزانية المعتمدة البالغة 170 مليون فرنك سويسري.

وطلب الفريق الاستشاري للدول الأعضاء معلومات عن الوضع الحالي للجدول الزمني لاجتماعات الاتحاد. وأوضح نائب الأمين العام أن المواعيد المتعلقة بالمجلس وأفرقة عمل المجلس ستُقترح للموافقة عليها في اجتماع دورة المجلس في يونيو من عام 2020. وإذا أُقرت التواريخ المقترحة، فستكون القطاعات أكثر قدرةً على تنسيق اجتماعاتها. وأشارت الأمانة إلى عزمها الاستمرار في السعي لإيجاد المرافق اللازمة لعقد الاجتماعات المقرر عقدها في جنيف (ولا سيما المجلس والأفرقة العاملة التابعة للمجلس)، والتوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق مع هنغاريا بشأن عقد اجتماعات تقنية أخرى.

ونوقشت مرة أخرى مسألة الأثر المالي على قيمة البرج في حال احتفظ الاتحاد باستخدام قاعة المؤتمرات بوبوف بعد البيع. ويجب أن يتحقق استشاري عقاري من هذا الأثر، وأن يرفع تقريره إلى المجلس في يونيو 2020. وستشمل الدراسة القيمة السوقية الحالية المقدرة مع استمرار استخدام/ عدم استخدام الاتحاد لقاعة المؤتمرات بوبوف وصيانتها بتجهيزاتها الحالية لعدد محدد من الأيام في السنة.

وبالنظر إلى متطلبات أمن المباني، أشار الفريق الاستشاري للدول الأعضاء إلى أن المجلس كان قد قرر الامتثال لمعايير الأمن التشغيلية الدنيا للأمم المتحدة وتوصيات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. وأفادت الأمانة أن البلد المضيف وافق على إجراء دراسة جدوى بشأن المتطلبات الأمنية المقترحة في الأماكن العامة في شارع فارامبيه، مع تحديد تكلفة تقريبية (+/-30%) على أن تكون متاحة بحلول مايو 2021.

وطلب الفريق الاستشاري للدول الأعضاء أن يرد بيان واضح بأن تكون المسألة المالية المتعلقة بتجديد موارد صندوق سجل المخاطر جزءاً من التقرير المقبل، وذلك لأن الصندوق، في حالة توفير مخصص بقيمة 000 500 فرنك سويسري فقط من وفورات عام 2019، لن يبلغ 12,6 مليون فرنك سويسري المطلوبة في غضون إطار زمني مقبول. وكان نائب الأمين العام قد اقترح في اجتماع فريق عمل المجلس المعني بالموارد المالية والبشرية في فبراير 2020 أنه يمكن إضافة مساهمة صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) المقدرة بقيمة 000 500 فرنك سويسري إلى الدفعة الأولى لصندوق سجل المخاطر، وأن تودَع أي أموال متبقية في هذا الحساب بعد نهاية عملية البناء في صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة بدلاً من حساب الاحتياطي، الأمر الذي سيستلزم تعديل المقرر 619. وطلب الفريق الاستشاري للدول الأعضاء أيضاً توضيحاً بشأن تكاليف نقل الاجتماعات التي تبلغ 6 ملايين فرنك سويسري والتي ذكرتها دائرة المؤتمرات والمنشورات في جلسة إعلامية بشأن المبنى الجديد عقدت في فبراير 2020.

وعرضت الأمانة وثيقة بشأن معايير القبول لعروض الرعاية المستقبلية المحتملة. واتُفق على أنه ينبغي للمجلس مناقشة الآثار المترتبة على هذه الوثيقة، مع ملاحظة أن عروض الرعاية فقط - وليس التبرعات - يمكن أن تزيد من التكلفة النهائية المباشرة المقدرة للمشروع.

وعند استعراض الجدول الزمني للمشروع، لاحظ الفريق الاستشاري للدول الأعضاء أنه كان هناك تأخير في المضي قدماً بعد الدورة العادية للمجلس في صيف 2019 مباشرةً بسبب الحاجة إلى عقد الدورة الاستثنائية للمجلس في سبتمبر 2019؛ ومع ذلك، لم يطرأ تأخير على تنفيذ المبنى الجديد لأن الأخير سيكون بطابق واحد أقل وبالتالي فإن فترة البناء ستكون أقصر.

3.1 وبدأ **الاجتماع العاشر** للفريق الاستشاري للدول الأعضاء (7 مايو 2020)، باختيار رئيس جديد عقب تقاعد السيد بليسيه. واستلم هذا الاجتماع توضيحاً بشأن التكاليف المتعلقة بعقد المؤتمرات والأحداث الرئيسية التي تم تحديدها في الجلسة الإعلامية في فبراير. وأوضحت السيدة دوبلشتاين للفريق أن دائرة المؤتمرات والمنشورات قد حسبت ما قيمته من 4 إلى 6 ملايين فرنك سويسري في حالة عدم قدرة البلد المضيف على توفير المرافق لجميع اجتماعات الاتحاد واضطرار الاتحاد إلى استخدام مرافق المؤتمرات في المواقع التجارية مثل الفنادق ومركز المعارض Palexpo وغيرها.

واستعرض الفريق الاستشاري للدول الأعضاء وثيقة منقحة بشأن معايير القبول لعروض الرعاية المستقبلية المحتملة. وكررت الأمانة طلبها بأن يدعم الفريق الاستشاري للدول الأعضاء مقترح الأمانة بتعديل مقرر المجلس 619 فيما يتعلق بالرعاية. واتفق الفريق الاستشاري للدول الأعضاء على أهمية الموضوع وعلى أنه ينبغي للمجلس مناقشة الآثار المترتبة على هذه الوثيقة، وذلك لأن أعضاء الفريق الاستشاري للدول الأعضاء لم يكونوا مستعدين للموافقة على أي تعديلات لمقررات المجلس السابقة، وخاصةً المقرر 619.

وقد استهلك استعراض تقرير الأمانة إلى المجلس الوارد في الوثيقة [C20/7](https://www.itu.int/md/S20-CL-C-0007/en) معظم وقت الاجتماع. وأحاط الفريق الاستشاري للدول الأعضاء علماً برسالة البعثة السويسرية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف التي أكدت فيها للاتحاد أن السلطات السويسرية المعنية ستفي بالمتطلبات المتعلقة بمعايير الأمن التشغيلية الدنيا المعمول بها في الأمم المتحدة (UN‑MOSS) وأنها تنظر حالياً في أفضل السبل الممكنة لتحقيق النتيجة المرجوة وفقاً للجدول الزمني للبناء والموعد المخطط لافتتاح المبنى الجديد.

ولاحظ الفريق الاستشاري للدول الأعضاء أن المجلس الاتحادي السويسري وافق في 22 أبريل، على منح قرض بقيمة 95,6 مليون فرنك سويسري وهو المبلغ الذي يمثل الحصة الاتحادية في الجزء الثاني من القرض المخصص لتمويل مشروع هدم وإعادة بناء مقر الاتحاد، بينما يتطلب المبلغ المتبقي وهو 42,4 مليون فرنك سويسري موافقة مقاطعة جنيف. وطلب الفريق الاستشاري للدول الأعضاء أن تبدأ العملية الخاصة بموافقة المقاطعة على حصتها من القرض وحصل على تأكيدات ببدء العملية.

وفيما يتعلق بالقسم المتعلق بسجل المخاطر، اقترح الرئيس مناقشة سجل المخاطر بشكل أعمق في إحدى الجلسات القادمة للفريق الاستشاري للدول الأعضاء هذا العام نظراً لطول الوثيقة وتعقيدها. واقترحت الأمانة على الفريق الاستشاري للدول الأعضاء أن توجَّه مساهمات صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) إلى صندوق سجل المخاطر بدلاً من الصندوق ASHI، وأن تودَع أي أموال متبقية في هذا الحساب بعد نهاية عملية البناء في الصندوق ASHI بدلاً من حساب الاحتياطي، الأمر الذي سيستلزم تعديل المقرر 619. وكان هناك اتفاق على أن هذه المسألة مسألة مهمة يتعين مناقشتها في دورة المجلس لعام 2020، وأن الفريق الاستشاري للدول الأعضاء ليس في وضع يُمكّنه من تقديم التوجيهات في هذا الوقت.

وشرحت السيدة دوبلشتاين باختصار الاستنتاج الذي توصل إليه الخبير العقاري بشأن قيمة البرج مع الاحتفاظ باستخدام قاعة بوبوف بعد بيعه، وأن المقترح المقدم من الخبير بالنظر في خيار "البيع وإعادة الاستئجار" قد يكون أكثر ربحية للمنظمة، ولا سيما عند النظر في الوضع الحالي لسوق العقارات. ونبّه الرئيس من أن التحذيرات التي أعرب عنها الخبير في التقرير الموجز تجعل من الصعب استخلاص الاستنتاجات دون الاطلاع على التقرير الكامل الذي أعدّه الخبير. وطلب الرئيس عرض التقرير الكامل المقدم من شركة SPG Intercity من أجل الحصول على فهم أفضل لجميع الخيارات، وعدّلت الأمانة وثيقة المجلس لتوفير رابط للتقرير الكامل.

واقترحت الأمانة عقد جلسة إعلامية أخرى قبل دورة المجلس لعام 2020 بشأن حالة المشروع، وأيد ذلك الفريق الاستشاري للدول الأعضاء باعتبارها ممارسة مفيدة. وتقرر تنظيم الجلسة يوم الاثنين 8 يونيو 2020، أي قبل يوم واحد من انطلاق المجلس.

# 2 بنود لينظر فيها المجلس

## 1.2 التصميم الأولي

1.1.2 يتعيّن أن يمتثل المبنى الجديد للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا (MOSS) المعتمدة في الأمم المتحدة والمطبّقة على جميع مباني منظمات الأمم المتحدة الجديدة أو المجددة في شتى أنحاء العالم. وتعمل الأمانة مع الوكالات المحلية والوطنية ذات الصلة في البلد المضيف من أجل تعزيز الفهم المشترك لكيفية تحقيق هذا الامتثال. وقد كُلف الاتحاد بمتابعة طلبه للحصول على تصريح البناء على قطعة الأرض التي يشغلها، وأكدت البعثة السويسرية للاتحاد بأن السلطات السويسرية المعنية ستفي بالمتطلبات المتعلقة بمعايير UN‑MOSS وأنها تنظر حالياً في أفضل السبل الممكنة لتحقيق النتيجة المرجوة وفقاً للجدول الزمني للبناء والموعد المخطط لافتتاح المبنى الجديد.

2.1.2 وكما أُعلن في جلسة المجلس الإضافية لعام 2019، عُدّل تصميم المبنى لتخفيض العدد الإجمالي للطوابق وسيتم استحداث المزيد من مواقع العمل للموظفين داخل مبنى مونبريان.

3.1.2 وتعاقدت الأمانة مع شركة ‘SPG Intercity’، وهي شركة عقارية خبيرة، كي تقدم تحليلاً مالياً لأثر الاحتفاظ باستخدام قاعة بوبوف بعد بيع مبنى البرج. ويحدد التقرير الخاص بهذا التحليل أن من الصعب استخلاص استنتاجات من مقارنة الخيارات المختلفة، بسبب مستوى الثقة في البيانات في فترات زمنية مختلفة. ولم يُزوَد الفريق الاستشاري للدول الأعضاء بالتقرير الكامل قبل اجتماعه؛ وعليه، لم يخلص إلى أي استنتاجات في هذه المرحلة، ولكنه طلب أن يتاح التقرير الكامل للمجلس. ويُنصح الأعضاء بالنظر بعناية في المنهجية والمعلمات المستخدمة في حساب السيناريوهات المختلفة. وفحصت الدراسة أربع حالات وتوصي بعدم الاحتفاظ بقاعة "بوبوف". وقد كشفت الدراسة بالفعل أنه قد يكون من المفيد استكشاف البديل المتمثل في "البيع وإعادة الاستئجار" بشكل أعمق، على الرغم من أنه قد ينطوي على تحمل الاتحاد تكاليف استئجار وتكاليف تشغيلية تقدر بـمبلغ 3 580 000 فرنك سويسري سنوياً لمدة 3 سنوات.

|  |
| --- |
| بيانات مستمدة من التقرير المقدم من شركة SPG Intercity |
|  | البرج شاغر بنسبة %100 - البيع المتوقع في عام 2027 |
| القيمة السوقية (محسوبة استناداً إلى بيانات من شهر ديسمبر 2019)المبالغ المقدرة بالفرنك السويسري لمدة 10 سنوات من 1 أبريل 2020 إلى 31 مارس 2030 | دون استخدام قاعة بوبوف: | باستخدام قاعة بوبوف: |
| 33 730 000 | 33 110 000 |
| "إعادة الاستئجار" لمدة 3 سنوات بعد البيع في عام 2023 |
| دون استخدام قاعة بوبوف: | باستخدام قاعة بوبوف: |
| 41 850 000 | 41 220 000 |

## 2.2 الإدارة والتوجيه

1.2.2 منذ بداية العام 2020، تقدّم مشروع البناء إلى مراحل تصميم المشروع المتعاقبة وفقاً لمعايير الجمعية السويسرية للمهندسين والمهندسين المعماريين (SIA) والممارسة المحلية المعتمدة لديها. وتشمل هذه المراحل مرحلة "التصميم المفصل" التي يُنقَّح فيها التصميم وتوضَع فيها الخطط والمواصفات والتقديرات. وتُنقح هذه المرحلة تقديرات التكلفة بنسبة يقين تبلغ %10. وتشمل أيضاً مرحلة "طلب الموافقة على التصريح بالبناء" من أجل تقديم الوثائق التي تعد في مرحلة التصميم التفصيلي إلى السلطات المختصة. وشرعت الأمانة في إجراء مشاورات مع السلطات المحلية لضمان سلاسة عملية الموافقة وسرعتها في المراحل اللاحقة من المشروع.

2.2.2 وتتتبع الأمانة حجم العمل المنجز فيما يتعلق بالمهام أو النسبة المئوية للمهام التي أُنجزت. وتتتبع أيضاً التكاليف الفعلية للعمل المنجز والتكاليف المقدرة للعمل المتبقي. وتساعد هذه الأدوات في إدارة المشروع ضمن حدود الميزانية. وتراقب شركة Hill International التدفق النقدي للمشروع.

3.2.2 ومؤخراً، دمجت الأمانة شعبة إدارة المرافق (FMD) وشعبة مشروع المبنى (BPD). ومكن هذا الاستمثال للموارد من استخدام الوفورات في تمويل جزء من وظيفة مؤقتة لمسؤول تخطيط مساحة سيتواصل مع الموظفين وسيحدد المساحة المخصصة النهائية بما يتماشى مع توصيات مساحة العمل في المبنى الجديد.

## 3.2 التمويل

1.3.2 وافق المجلس الاتحادي السويسري على الحصة الاتحادية من الجزء الثاني من القرض المقدرة بقيمة 95,6 مليون فرنك سويسري وهو المبلغ الذي يمثل الجزء الثاني من القرض المخصص لتمويل مشروع هدم وإعادة بناء مقر الاتحاد، وقد بدأت عملية موافقة مقاطعة جنيف على المبلغ المتبقي وهو 42,4 مليون فرنك سويسري. ومن المتوقع توفر الأموال في مطلع عام 2021. وفي الوقت ذاته، تظل أموال الجزء الأول من القرض متاحة من البلد المضيف حتى يونيو 2021.

2.3.2 ولم تكن هناك أي عروض رعاية إضافية منذ اعتماد مقرر المجلس 619. وأعربت الأمانة عن رأي مفاده أن الصياغة المستخدمة في المقرر 619 تشكل عائقاً أمام تقديم عروض الرعاية، وترغب في مراجعة تلك الصياغة للإشارة إلى إجازة قبول مبالغ إضافية من الرعاية والمِنح حتى وإن كانت ستؤدي إلي زيادة في تكاليف المشروع المباشرة و/أو غير المباشرة، شريطة ألا تؤدي إلى زيادة التكلفة التي يتحملها الاتحاد. وإدراكاً للمفاوضات الحساسة التي كانت ضرورية لإعداد المقرر 619، لم يكن لدى الفريق الاستشاري للدول الأعضاء أي استنتاجات بشأن هذا الطلب، باستثناء الموافقة على أهمية التوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب بشأن هذه المسألة وتذكير الجميع بأن المنح ليس لها أثر على التكاليف. والموعد النهائي لقبول رعاية للبنود التي تؤثر على تصريح البناء هو يناير 2021. وقد يؤدي عدم الالتزام بهذا التاريخ إلى التأثير على الجدول الزمني العام للمشروع.

3.3.2 وقد وُضع سجل المخاطر، وهو جزء من استراتيجيةٍ عامة لإدارة المخاطر من أجل تحديد الآثار المحتملة لتنفيذ البرنامج في المستقبل، وإعداد توصيات بشأن التخصيص الفعال لتمويل بند الطوارئ. وتمثل مخصصات الطوارئ نسبة %8 تقريباً (12,6 مليون فرنك سويسري) من ميزانية البنود من 1 إلى 9 من بنود شفرة نفقات البناء (CFC) ويجب استخدامها في حال عدم تقديم أي خدمات و/أو ظهور نفقات غير متوقعة من جراء مخاطر أو أعمال غير متوقعة خلال فترتي الهدم والبناء. وقد لاحظ الفريق الاستشاري للدول الأعضاء أنه حتى وإن تم توفير المخصص المقترح الحالي بقيمة 000 500 فرنك سويسري فقط، فإن الصندوق لن يبلغ 12,6 مليون فرنك سويسري المطلوبة في غضون إطار زمني مقبول. وقد قدّر الفريق الاستشاري للدول الأعضاء الحاجة إلى تخصيص سنوي بمتوسط يبلغ 1,8 مليون فرنك سويسري على مدى المشروع الممتد على سبع سنوات. وعليه، اقترحت الأمانة أن توجَّه مساهمات صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) إلى صندوق سجل المخاطر بدلاً من الصندوق ASHI، وأن تودَع أي أموال متبقية في هذا الحساب بعد نهاية عملية البناء في الصندوق ASHI بدلاً من حساب الاحتياطي، الأمر الذي سيستلزم تعديل المقرر 619. وكان هناك اتفاق داخل الفريق الاستشاري للدول الأعضاء على أن هذه المسألة مسألة مهمة ينبغي مناقشتها في دورة المجلس لعام 2020، وأن الفريق ليس في وضع يمكّنه من تقديم التوجيهات في هذا الوقت. وحتى 31 ديسمبر 2019، بلغت المبالغ المودعة في صندوق سجل المخاطر 1 425 000 فرنك سويسري.

## 4.2 الاجتماعات والمؤتمرات أثناء البناء

فيما يتعلق بعقد المؤتمرات والاجتماعات الهامة خلال هدم مبنى فارامبيه وإنشاء المبنى الجديد، من الضروري الحصول على متطلبات جميع قطاعات الاتحاد من قاعات الاجتماع خلال الفترة من منتصف 2022 إلى 2026. وتعمل الأمانة مع مؤسسة FIPOI ومركز CICG من أجل الاستجابة لجميع الطلبات باستثناء طلبات أفرقة العمل لقطاعي الاتصالات الراديوية وتقييس الاتصالات، إذ لم تتقرر أماكن اجتماعاتها بعد. وتشير الأمانة إلى أن الوثيقة C20/2 تتضمن المواعيد والمدد المقترحة لانعقاد دورات المجلس لأعوام 2021 و2022 و2023 و2024 و2025 و2026 واجتماعات أفرقة العمل التابعة للمجلس في عامَي 2020 و2021، وأن الوثيقة C20/37 تقدم الجدول الزمني المقترح لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته المقبلة في الفترة 2023-2020.

# 3 الخلاصة

يُدعى المجلس إلى النظر في العديد من البنود المحددة في هذا التقرير:

• قاعة بوبوف في الطابق السفلي لمبنى البرج (3.1.2)

• عروض الرعاية (2.3.2)

• تمويل المخاطر (3.3.2)

• الاجتماعات والمؤتمرات أثناء البناء (4.2)

ويعتزم الفريق الاستشاري للدول الأعضاء الاجتماع في مطلع الربع الثالث من عام 2020 لاستعراض سجل المخاطر في المقام الأول.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ